الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/19371
22 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتركيا لدى
الامم المتحدة

أود أن أشير الى الرسالة المؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، من الممثل الدائم للهند والمعممة بوصفها احدى وثائق مجلس الامن S/19354 .

ويؤكد الممثل الدائم للهند في رسالته أنني ، في بياني الذي أدليت به في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في الجلسة ٢٧٧١ لمجلس الامن "حاولت اجراء مقارنة مضللة للغاية" بين القوات التركية في قبرص والقوات الهندية في سري لانكا .

واشار الى أن القوات الهندية موجودة في سري لانكا طبقا للقانون الدولي وأن الهند تحترم تماما سيادة سري لانكا وسلامتها الاقليمية . وبناء على ذلك استنتج أنه "ليس هناك أي وجه للمقارنة بين الانشطة القانونية لقوة صيانة السلم الهندية في سري لانكا ووجود القوات التركية في قبرص التي طلب انسحابها كل من مجلس الامن والجمعية العامة" .

وأرى أن هذه الرسالة ليس لها ما يبررها نظرا لانني لم أشكك في بياني في مجلس الامن في شرعية وجود القوات الهندية في سري لانكا . وقد أشرت فقط الى التشابه بين الحقائق السياسية التي يقوم عليها الوضع في قبرص وسري لانكا والى الحاجة الى قوات من خارج الجزيرة في كل من الحالتين لتجنب قتال طائفي دموي في الوقت الحالي . ولذلك فانني أشعر بالاسف لان الممثل الدائم الهندي قد رأى أنه من المناسب تعميم رسالة يشير التساؤل فيها صراحة حول شرعية القوات التركية في قبرص . وان الادعاء باحتكار الفضيلة غير مقنع على الاطلاق . ويعرف الممثل الدائم الهندي بدون شك أن التدخل التركي الذي جرى طبقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ وبالتالي طبقا للقانون الدولي كان الحافز اليه هو محاولة اليونان القضاء على استقلال قبرص عن طريق انقلاب وضم الجزيرة . وقد يتذكر أيضا أن غزو اليونان قد أدانه الاسقف الراحل مكاريوس في مجلس الامن في عام ١٩٧٤ وأنه في الجلسة الاخيرة لمجلس الامن فقط أشار ممثل اليونان

الى الاجراء الذي اتخذته الحكومة اليونانية في ذلك الوقت بانه "عمل من أعمال الخيانة العظمى" .

ويلمح الممثل الدائم للهند في رسالته الى أنه ، على عكس الحكومة الهندية في سري لانكا ، لا تؤيد الحكومة التركية سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية . وهذا الرأي لا يتفق مع الحقائق ذات الصلة بما أنه من المعروف عن الحكومة التركية أنها تؤيد مشروع الاتفاق الاطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي اقترحه الامين العام للامم المتحدة والذي يعيد تاكيد مبدأ استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية .

وفيما يتعلق بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي يشير اليها الممثل الدائم الهندي ، أود أن أشير الى أنه ، فيما يتعلق بقرارات مجلس الامن فان غرضها الاساسي هو مهمة المساعي الحميدة للامين العام وإن كل المفاوضات التي جرت في هذا الاطار بين الجانبين القبرصيين كانت قائمة بصورة مستمرة على أساس أنه لا يتوخى انسحاب القوات إلا اذا كان يشكل جزءا من تسوية يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض . ومن الصعب ادراك لماذا مال الممثل الدائم الهندي الى تفسير لقرار مجلس الامن يذهب الى مدى أبعد حتى من مطالب القبارصة اليونانيين في عملية التفاوض ، بشكل يختلف بصورة واضحة عن مواقفهم القائمة على الطنطنة البلاغية .

ويشير الممثل الدائم للهند أيضا الى قرارات الجمعية العامة والتي كانت الهند بصفة ثابتة من البلدان المشتركة في اقتراحها حتى الآن ، وهو يتناسى بالطبع انه حتى هذه القرارات لا تطلب انسحاب "القوات التركية" ولكن القوات الاجنبية عامة وانه توجد في الوقت الحالي قوات أخرى غير القوات التركية في الجزيرة .

وسيكون من دواعي تقديري لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

- - - - -